

غاية ديبين جدلية حماية البيئة والتنمية: الاتفاق على المبادئ

د. عودة الجبوسي - المدير الإقليمي
الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة - المكتب الإقليمي لمنطقة غرب آسيا

إن القدرة على التجاوب والتأثير في صنع القرار أمر جوهري لديموقراطية حراك المجموعات البشرية، حيث يمتلك البشر قدرات مميزة لتلقي المعلومات وتحديد الاستجابة المناسبة التي تعبر عن منظومة تفكيرهم وقناعاتهم حول قيمة وأهمية البيئة الانسانية التي تشمل المكونات الاجتماعية والاقتصادية والمادية. إن تدهور البعد التنموي أو الجمالي للمجتمع يهدد التنمية المستدامة حيثلا انفصال بين التنمية والبيئة. لعل الجدال الدائر بين المجتمع المدني متمثلاً في جمعيات البيئة المختلفة في الأردن وبين القطاع الخاص الذي يتبنى تفعيل التنمية الاقتصادية هو حالة طبيعية للحراك الصحي الذي يحاول جاهداً حل إشكال التوازن بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية. إن عدم وجود حالة التدافع أو الحراك هي حالة خطيرة وسلبية وتدل على عدم وجود ذكاء مجتمعي لكن من الضروري تبيان أن حماية البيئة لا تعني بالضرورة نقيض التنمية والحد من أي نشاط تنموي يهدف للإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل يجب النظر إلى حماية البيئة كعملية تقدم حلولاً مبدعة وخلاقة للتنمية وتضمن حقاً للأجيال القادمة للإستفادة من رأس المال الطبيعي (ماء، هواء، غابات) من الجدير بالذكر أن هناك قبولاً لمبدأ الإستخدام المستدام للموارد (غابات، صيد الأسماك، وغيرها). يمكن تلخيص جوهر النقاش بالسؤال التالي:

- هل يمكن الاتفاق على مبادئ أساسية للحوار والتفاهم حول جدلية حماية البيئة والتنمية؟

ويبدو لي أن التساؤل أعلاه مرتبط بمنهجية قياس الأثر البيئي وفي الحالات التي يجب فيها اللجوء لتطبيق تقييم الأثر البيئي (EIA) حيث أن الهدف من إجراء تقييم للأثر البيئي هو عملياً قياس مدى التأثير وحجم التأثير وأهميته ضمن مشاركة للمعنيين وبطرق علمية للوصول إلى حقائق ومعلومات تعين صانع القرار على تبني رأي صائب وسديد. فالحل لا يكمن دوماً بالرفض المطلق للتنمية بل بتقديم حلول بديلة مبدعة ورفيعة للبيئة والتوصل لحلول مرضية للطرفين تراعي الشح النسبي للموارد والحجم الأمثل للتنمية. عملياً لا بد من اعتماد أسس الإستثمار تحفظ قيمة الرأسمال الطبيعي كمسلمة ولذا لا تحتاج أصلاً لتقييم أثر بيئي.

وللتفصيل في جدلية التوازن بين البيئة والتنمية يجدر بنا تبيان المبادئ التالية والتي تهدف لتأمل هذه المشكلة بشكل موضوعي حتى يتسنى لنا الاتفاق على أرضية مشتركة للتفاهم حول التوازن بين البيئة والتنمية:

أولاً) تقييم الأثر البيئي يعتبر مرجعية للاحتكام ولكن بشروط :

يجب اللجوء لتقييم الأثر البيئي في الحالات التي فيها عدم وضوح للأخطار البيئية ولا يوجد نص قانوني صريح يمنع ويقيد الإستثمار في مناطق سياحية ذات طبيعة خاصة. ويتجاوب البشر مع الأحداث حسب المعلومات والإعلام المتعلق بالحدث وكلما زاد الغموض حول تفاصيل وحجم وطبيعة التنمية كلما زاد الخوف من العواقب وإذا لا بد للحركة البيئية وللقطاع التنموي قبل التصدي لأي عملية تنمية من امتلاك حقائق واضحة وعلمية وكذلك لا بد لصانع القرار من

شراك المجتمع المدني في عملية التقويم (لأنها عملية تعلم وتنوير) ويكمن الاشكال في الحكم على النتائج قبل الإنتهاء من عملية التقويم وسماع الرأي الآخر والإعتقاد باحتكار العلم أو الصواب من أية جهة كانت معنية في البيئة أو التنمية. ويبدو لي أن هناك احتراماً للمباديء أعلاه في الإتفاقية الموقعة بين الأطراف المعنيين بالبيئة والتنمية في مشروع غابة دبين وهذا إنجاز بحد ذاته. ولكن هناك تخوفاً من أن تقويم الأثر هو وسيلة لتبرير تهديد البيئة الطبيعية باسم التنمية.

ثانياً) التنمية بقصد تحقيق منافع للمجتمع المحلي والبيئة المحلية:

إن النظم البيئية تعتبر بالغة التعقيد والأثر البشري فيها نتيجة للتنمية لا يكون بسيطاً وخطياً. والجدلية بين انصار التنمية والمدققين عن حقوق البيئة (إذا جاز هذا التقويم غير الدقيق) لا تكمن في الكيفية التي تتم فيها التنمية بل في الكيفية التي يجب أن تتم فيها التنمية . إنه اختلاف في نسق التنمية ومدى انتفاع السكان المحليين من عوائد التنمية.

ثالثاً) ضرورة مشاركة المجتمع المدني في تقييم الأثر:

هناك أسباباً للإعتقاد بأنه ينظر إلى الآثار السلبية المحتملة على أنها قد تكون أكثر احتمالاً وأكثر شدة عندما لا يتم مشاركة المعنيين بشكل فاعل. ومن الجدير بالذكر أن أحد أعرق الجمعيات البيئية في الأردن ستكون مشرفة على دراسة الأثر البيئي لضمان سوية العملية وكذلك هناك نضوج من القطاع التنموي الذي يؤكد بكل صراحة أنه إذا كانت نتائج الدراسة سلبية فلن يستمر المشروع المنوي إقامته. ففي مجتمع المعرفة يكون الاحتكام إلى الحقائق والبيانات والمشاركة الحقيقية للمعنيين بكل شفافية وهذا في تصوري هو الذي يحرص الجميع الوصول إليه قبل الشروع في عملية التنمية والتفكير ببدائل أخرى بأماكن مختلفة وبأحجام مختلفة تعتمد مبدأ " التنمية المرتبطة بالانسان " .

رابعاً) لا ضرر ولا ضرار:

يجب تطوير النظر إلى نتائج التنمية من حيث "الآثار" إلى تكاليف الفرصة الضائعة والآثار الإيجابية - السلبية - التي قد تلحق المجتمع المحلي من توليد فرص عمل جديدة أو تلوث للبيئة وتردي لنوعية الحياة . فالمطلوب هو الحد من الآثار السلبية والأضرار من جراء عملية التنمية وليس تلافيها بالكامل ولعل مبدأ درء المفاسد مقدم على جلب المصالح يمكن الاستفادة منه في هذا السياق.

خامساً) المنفعة والضرر قد تكون بعيدة المدى والتأثير ضمن الزمان والمكان:

هناك العديد من المتغيرات ضمن تقييم الأثر البيئي غير قابلة للقياس الكمي كذلك لا بد من دراسة الأثر الإيجابي والسلبى للتنمية ضمن الإقتصاد الكلي وبعيداً عن مكان التنمية. فحماية غابة دبين له منافع أو مخاطر تكون على الدخل القومي من خلال سياحة بيئية محدودة الحجم ومستدامة بيئياً.

سادساً) التفكير بالجيل القادم:

إن أبعاد التأثير الناجمة من التنمية على البيئة يمكن النظر إليها من خلال عدة متغيرات منها إحصائية التأثير وحجمه ومكانه وزمانه والقابلية للحد (أو التلطيف) من الآثار السلبية . كذلك

لابد من النظر إلى الجانب الجمالي الأخلاقي الممثل في قضية الإنصاف عبر الأجيال . لأن الجيل القادم ليس له صوت في نمط وحجم هذه التنمية، لكن تعميق المشاركة في تكوين خطاب مجتمعي متوازن تعطي مصداقية وتقترب من الصواب فيما أسميه (الحقيقة النسبية) فيما يتعلق بمبدأ تعدد الصواب في جدلية البيئة والتنمية.

أخيراً؛ إذا استعرنا لغة أهل أصول الفقه في الموازنات فلا بد من تحقيق التناغم بين المبدأين الأساسيين وهما إذا كانت الضرورات " التنموية " تبيح المحظورات البيئية فإن الضرورات التنموية تقدر بقدرها.